مدى تطبيق المنهجية الحديثة للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وأثرها على فعالية إدارة المخاطر (دراسة ميدانية في شركات الاتصالات اليمنية)

فضل علي عبدالفتاح عبد المغني
أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد
كلية العلوم الإدارية – جامعة تعز، اليمن

عبد الحافظ غانم درهم الشعيبي
باحث في المحاسبة، شركة الاتصالات اليمنية، فرع محافظة إب، اليمن

تاريخ التسليم: ٥ أكتوبر ٢٠٢١م **تاريخ القبول: ١٦ أكتوبر ٢٠٢١م**

الملخص:

هدفت الدراسة إلى قياس مدى تطبيق شركات الاتصالات اليمنية لمنهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، ومدى تأثير ذلك المدى من التطبيق – ان وجد – على فعالية إدارة المخاطر لدى تلك الشركات، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم الاعتماد على أسلوب الاستبانة التي تم تطويرها وتوزيعها على جميع أفراد مجتمع الدراسة المتمثل في المراجعين الداخليين لدى شركات الاتصالات اليمنية، والبالغ عددهم(١٠٩) مراجعًا داخليًا، وقد بلغ عدد الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل الإحصائي(٩٠) استبانة، وذلك بنسبة (٨٢,٦ %) من إجمالي الاستبانات الموزعة على أفراد مجتمع الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن شركات الاتصالات اليمنية تطبق المنهجية الحديثة للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي لمدى تطبيق تلك المنهجية (٣,٤٧) درجة وبنسبة مقدارها (٦٩,٤٠ %) وهي تمثل نسبة موافقة عالية حسب المقياس المستخدم في الدراسة، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين مدى تطبيق هذه المنهجية وفعالية إدارة المخاطر، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (٣,٦٣) درجة وبنسبة مقدراها (٧٢,٦٠%) وهي تمثل نسبة موافقة عالية حسب المقياس المستخدم، وهو ما يعني ان تطبيق منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في شركات الاتصالات اليمنية يؤدي إلى زيادة فعالية إدارة المخاطر لديها، وبناءً على تلك النتائج فقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات، أهمها ضرورة قيام شركات الاتصالات اليمنية بإنشاء إدارة أو وحدة مستقلة لإدارة المخاطر تتولى المسؤولية الكاملة عن أداء جميع الأنشطة والمهام الخاصة بعملية إدارة المخاطر، وضرورة إنشاء لجان مراجعة تتكون من ذوي الخبرة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وأن يكون هناك تعاونًا بين إدارة المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة فيما يتعلق بإدارة المخاطر، ومراعاة التكامل بين إدارة المخاطر وإطار الحوكمة المعتمد لدى الشركة.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، المخاطر، إدارة المخاطر.

Abstract:

The study aimed to measure the extent to which Yemen telecom companies apply the risk-based internal audit methodology, and to identify the impact of the application of this methodology on the effectiveness of risk management. To achieve the objectives of the study a questionnaires was developed and distributed to all members of the study

community in Yemen telecom companies, the internal auditors, the number of (109) resolution, by (82.60%) Of the total of questionnaires distributed to the member of the study community. The study found that the modern methodology of risk-based internal auditing is applied in Yemen telecom companies, the value of the arithmetic mean (3.47) degrees and by a ratio of (69.40%),which represents a high approval rate according to scale used in the study, and that the application of this methodology to increase the effectiveness of risk management, and improve is efficiency, the value of the arithmetic mean (3.63) degrees and by the ratio (72.60%),which represents a high approval rate according to the standard used. Based on these findings, the study emerged with a number of recommendation, the most important of which is the need for Yemeni telecom companies to establish an independent risk management department or unit with full responsibility for the performance of all activities and tasks of the company's risk management process, and the need to establish audit committees consisting of The experience of non-executive board members, and that there should be collaboration between the internal Audit department and the Audit Committee regarding risk management .

Keywords: Internal audit, Risk-Based Internal Audit Methodology, Risks, Risk Management.

المقدمة:

لقد أصبح ينظر إلى المراجع الداخلي على أنه الأكثر تأهيلًا للمساعدة في إدارة المخاطر لدى المنشآت، لما يمتلكه من معارف وخبرات ومهارات تجعله قادرا على القيام بذلك، خاصة بعد ظهور المفهوم الجديد للمراجعة الداخلية من خلال اصدارات معهد المراجعين الداخليين (The (IIA Institute Of Internal Auditors والتي تضمنت توسيع مهام المراجعة الداخلية لتشمل تقييم وتحسين فعالية برنامج إدارة المخاطر لدى المنشآت، ونتيجة لذلك ظهرت منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وهي المنهجية التي تربط المراجعة الداخلية بالإطار العام لإدارة المخاطر في المنشاة بحيث تتولى وظيفة المراجعة الداخلية تقييم وتحسين إدارة المخاطر وتقديم تأكيدات إلى مجلس الإدارة بأن عمليات إدارة المخاطر فعالة، وسيتم من خلال هذه الدراسة تناول كلا من مفهوم وخصائص واهداف منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وقياس كلًا من مدى تطبيق شركات الاتصالات اليمنية لتلك المنهجية ومدى تأثير ذلك التطبيق – إن وجد – على فعالية إدارة المخاطر لدى تلك الشركات.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

- ما مدى تطبيق شركات الاتصالات اليمنية لمنهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر؟.
- ما مدى تأثير تطبيق منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في الشركات الاتصالات اليمنية على فعالية إدارة المخاطر؟.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة فيما قدمته من توضيح لأهم التطورات في إجراءات وعمليات المراجعة الداخلية عالمياً، من خلال إبراز الأسس والضوابط التي تحكم أداء المراجع الداخلي في متابعة ومراجعة مرتكزات إدارة المخاطر، كما قد تساهم

الدراسة في لفت انتباه إدارات شركات الاتصالات اليمنية إلى ماهية وأهمية منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، ودورها في تفعيل إدارة المخاطر لدى تلك الشركات، وجوانب القصور لدى تلك الشركات في تبني تلك المنهجية، بالإضافة إلى أنها قد تساهم في زيادة إدراك المراجعين الداخليين لدورهم في تحقيق قيمة مضافة لتلك الشركات، من خلال تبني هذه المنهجية، وتعريفهم بالأساليب والأدوات المتعلقة بتطبيق تلك المنهجية، بما يساعد في تحقيق أهداف إدارات تلك الشركات والمساهمين فيها، فضلاً عن أن هذه الدراسة على حد علم الباحث، تعد الدراسة الأولى في اليمن التي تتناول المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر ودورها في تفعيل إدارة المخاطر لدى شركات الاتصالات، وهو ما يكسبها أهمية خاصة من حيث مساهمتها برفد المكتبة اليمنية بالمعلومات الملائمة لخدمة أهداف الباحثين المستقبليين.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- قياس مدى تطبيق شركات الاتصالات اليمنية لمنهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر.

التعرف على مدى تأثير تطبيق منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على فعالية إدارة المخاطر في شركات الاتصالات اليمنية.

الدراسات السابقة:

أولًا: الدراسات العربية:

١. **دراسة جمعة والبرغوثي (٢٠٠٧م):** هدفت الدراسة إلى قياس مدى قيام المراجعين الداخليين بدورهم في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية، وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف قام الباحث بإعداد وتوزيع استبانة على عينة من المراجعين الداخليين العاملين في البنوك التجارية الأردنية المسجلة في بورصة عمان للأوراق المالية وعددها (١٥) بنك، وقد بلغ حجم العينة (١٩٣) مراجعاً داخليًا، وتم استعادة (١٣٨) استبانة بنسبة (٧٢%) تقريبًا من حجم العينة.

وتوصلت الدراسة إلى أن المراجعين الداخليين يقومون بدورهم في إدارة البنوك التجارية الأردنية بمستوى بلغ (٩١)، كما أن أفضل النتائج لمتغيرات الدراسة كانت تلك المتعلقة بالتعرف على أنشطة الرقابة حيث بلغت مستوي (٩٦%)، ثم التعرف على بيئة الرقابة بمستوى (٩٢%)، ثم تحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها بمستوى (٩١%)، ثم إجراء الاتصالات الفعالة وتجميع المعلومات بمستوى(٨٩%)، وأخيرا الإجراءات اللازمة لمراقبة فعالية إدارة المخاطر بمستوى (٨٨%).

٢- **دراسة البجيرمي (٢٠١٠):** هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية في عملية إدارة المخاطر في البنوك السورية العامة والخاصة، وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف قام الباحث بإعداد وتوزيع (١٧٠) استبانة على العاملين في قسمي المالية والمراجعة الداخلية في البنوك العامة وعددها (٦) بنوك، والبنوك الخاصة وعددها (١٣) بنكاً، وتم استعادة (١٣٦) استبانة، منها (٥٦) استبانة للمدراء الماليين و(٨٠) استبانة للمراجعين الداخليين.

وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود مساهمة فعالة لنشاط المراجعة الداخلية في عملية إدارة المخاطر في البنوك السورية العامة، وذلك لجميع مراحل وخطوات هذه العملية من تحديد وتقييم واستجابة للمخاطر، بينما يساهم نشاط المراجعة الداخلية بشكل فعال في عملية إدارة المخاطر في البنوك السورية الخاصة.

٣- **دراسة رضوان (٢٠١٢م):** هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية بقطاع غزة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية، ولتحقيق هدف

الدراسة تم تصميم استبانة مكونة من أربعة محاور، وُزعت على المراجعين الداخليين في البنوك التجارية في قطاع غزة، وعددهم (٣٣) مراجعاً، وتم استرداد (٣٠) استبانة صالحة للتحليل، وقد توصلت الدراسة إلى وجود دلالة إيجابية بين تطبيق المعايير من قبل إدارة المراجعة الداخلية في البنوك التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر المصرفية، ووجود دلالة إيجابية بين دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكه لآليات تطبيقها.

٤- **دراسة درويش (٢٠١٣م):** هدفت الدراسة إلى التعرف على دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية من خلال التعرف على ماهية وأنشطة إدارة المخاطر في شركات التأمين من ناحية، وأنشطة المراجعة الداخلية في ظل مدخل إدارة المخاطر من ناحية أخرى، ودور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية من ناحية ثالثة، وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف اعتمد الباحث على تصميم قائمة استقصاء وُزعت على مجتمع الدراسة المتمثل بإدارات المراجعة الداخلية في شركات التأمين المصرية، وتوصلت الدراسة إلى أن إدارة المخاطر بالشركة مسؤولية تضامنية بين إدارة المراجعة الداخلية وإدارة الشركة، كما توصلت إلى ارتفاع الوزن النسبي لمستوى إدراك العاملين بإدارة المراجعة الداخلية في شركات التأمين المصرية لأهمية أداء مجموعة من الأنشطة التي تساهم بشكل فعال في تحسين برنامج إدارة المخاطر بتلك الشركات.

٥- **دراسة نوال (٢٠١٣م):** هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية، ولتحقيق ذلك الهدف استخدم الباحث أسلوب الاستبانة والتي تم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده (٣٠) مراجعاً داخلياً بالبنوك المتواجدة بورقلة، وتوصلت الدراسة إلى وجود وعي لدى المراجعين الداخليين بأهمية دورهم في إدارة المخاطر في البنوك العاملة في ولاية ورقلة الا ان مهام المراجع الداخلي في تلك البنوك لا تشمل تحديد المخاطر وقياسها وإنما يتمثل دوره في تقديم الاستشارات والتوصيات بشأن إدارة المخاطر.

٦- **دراسة علي (٢٠١٤م):** هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية اليمنية في ضوء معايير المراجعة الداخلية، وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف تم تصميم وتوزيع (٩٠) استبانة على العاملين بإدارات المراجعة الداخلية في البنوك التجارية اليمنية، كعينة من إجمالي العاملين في تلك الإدارات البالغ عددهم (٢٤٠) مراجعًا، كما تم توزيع (٣٥) استبانة على المراجعين الخارجيين في مكاتب المراجعة التي تقوم بمراجعة البنوك، وتوصلت الدراسة إلى أن إدارات المراجعة الداخلية في البنوك التجارية اليمنية تسهم في تفعيل إدارة المخاطر بدرجة جيدة، وفي تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها، كما توصلت الدراسة إلى وجود العديد من المعوقات التي تحد من فعالية دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر أهمها عدم وجود برامج تدريبية وعدم وجود لوائح واضحة في البنوك تحدد دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، بالإضافة إلى عدم توافر الوعي الكافي بأهمية ذلك الدور.

ثانياً: الدراسات الاجنبية:

١- **دراسة Dezwaan, Stewart (2009) and Subramanian :** هدفت الدراسة إلى قياس استعداد المراجعين الداخليين في المشاركة في إدارة المخاطر المؤسسية Enterprise (ERM) Risk Management للإبلاغ عن أي انهيار في إجراءات المخاطر وما إذا كانت العلاقة القوية مع لجنة المراجعة تؤثر في التقرير، وأيضاً التحقق من استخدام إدارة المخاطر المؤسسية (ERM)،

ودور المراجعة الداخلية بشأنها في أستراليا، ولتحقيق ذلك تم تحديد المشاركين في الدراسة من معهد المراجعين الداخليين في أستراليا (The Institute of Internal Auditors in Australia (IIAA وكانت الفئة المستهدفة الأعضاء الذين تم تسجيلهم كمراجعين داخليين معتمدين في أستراليا ومجموعهم (٣٠٠) مراجع، تم توزيع الاستبانات لهم من خلال المعهد المذكور (IIAA)، وخلصت الدراسة إلى وجود مشاركة عالية من قبل المراجعين الداخليين في إدارة المخاطر المؤسسية (ERM)، واستعدادهم للإبلاغ عن حدوث أي انهيار في إجراءات المخاطر إلى لجنة المراجعة، كما لا تؤثر علاقاتهم القوية مع لجنة المراجعة على الرغبة في الإبلاغ عن المخاطر، وأظهرت الدراسة أن غالبية المنظمات قد اعتمدت مؤخرا إدارة المخاطر المؤسسية (ERM)، وأن المراجعين الداخليين يشاركون في أنشطة ضمان إدارة تلك المخاطر.

٢- دراسة The Institute Auditors (2011) of Internal: هدفت الدراسة إلى بيان الدور الحالي والمتوقع للمراجعة الداخلية في تفعيل أدارة المخاطر وتحليل الدور الواجب القيام به، ولتحقيق ذلك اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما تم إعداد استبانة وتوزيعها، بالتنسيق بين معهد المراجعين الداخليين في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيرلندا وبريطانيا، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: هناك دور مهم للمراجعين الداخليين في إدارة المخاطر، وان وجود فهم سليم لمفهوم إدارة المخاطر من قبل الإدارة يساعد المراجع الداخلي في وضع خطة المراجعة التي تراعي منهجية المراجعة القائمة على مخاطر الأعمال.

٣- دراسة Mohamud and (2013) salad: هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين المراجعة الداخلية في شركات التحويلات المالية بمقديشو وكل من خطر الأخطاء البشرية أو الاحتيال ومخاطر العملية والمخاطر التشغيلية في تلك الشركات، ولتحقيق ذلك اختارت الدراسة خمس شركات من شركات تحويلات الأموال كعينة من أصل (٢٤) شركة، وتم إعداد استبيان وُزع على (٨٠) موظفاً في تلك الشركات، وهم المراجعون الداخليون، ومدراء العمليات والمدراء الماليين.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية بين ضعف المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر التشغيلية، والذي يعني أن انخفاض فعالية المراجعة سوف يزيد من المخاطر التشغيلية والعكس صحيح، وقد تبين بإن شركات تحويلات الأموال الصومالية تعاني من ضعف في تحديد المخاطر رغم وجود المخاطر التشغيلية بشكل واسع، وهذا يعني عدم وجود الاحتياطات أو الخطوات الاستباقية من أجل تحديد المخاطر قبل وقوعها، مما جعل تلك الشركات غير قادرة على إدارة المخاطر وهو ما يلحق الضرر بها، بالإضافة إلى عدم وجود إدارة أو قسم لإدارة المخاطر لدى تلك الشركات.

٤- دراسة Mihret and Khan (2013) : هدفت الدراسة (التي قدمت للمؤتمر السابع للمحاسبة والبحوث المتخصصة في كوبا خلال الفترة من (٢٦-٢٨يوليو ٢٠١٣م) إلى التحليل النظري لدور المراجعة الداخلية في إطار مسؤولية حوكمة الشركات المعاصرة، ووضع تصور لخطر إدارة المراجعة الداخلية، من خلال الاعتماد على مفهوم المسؤولية، وتحديد موقع ظهور المراجع الداخلي في إطار التحول للرأسمالية، وضمان مسؤولية الموظفين والإدارة ومجلس الإدارة تجاه المساهمين لزيادة الأرباح.

وخلصت الدراسة إلى انه تتم تهيئة الظروف من خلال علاقات المسؤولية الرأسمالية المتقدمة التي أنتجت الطلب لتطوير المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بكفاءة وفعالية، وتقديم خدمات التأكيد للشركات والخدمات الاستشارية، وذلك التطور كان جنباً إلى جنب مع تطور الإدارة وانفصال الملكية عن

الإدارة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في أمريكا وأروبا الغربية خاصة بريطانيا.

٥- دراسة Fredrick S , Gideon (2014) A and Narkiso: هدفت الدراسة إلى تحليل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المؤسسية (ERM) من خلال توفير الأدلة التجريبية على الشركات التابعة للدولة الكينية، وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف أجريت الدراسة على نحو مسح ميداني، حيث كان مجتمع الدراسة تسعة شركات تابعة للدولة وكان عدد أفراد العينة (٩٩) فرداً، وكان المستهدفون في تلك الشركات الرئيس التنفيذي والمدراء والمسؤولين الماليين والإدارة التشغيلية والمخطين ورؤساء المراجعة الداخلية.

وخلصت الدراسة إلى أن إدارة المؤسسة العامة تحتاج إلى تهيئة بيئة من شأنها تسخير الالتزام والدعم للمراجعة الداخلية لأداء فعال لمسؤولياتها، وإعطاء ضمانات بانه يتم إدارة المخاطر التنظيمية بشكل فعال، بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية، وهذا غير ممكن إلا إذا كان الأفراد داخل الشركات على بينة من دور وأهمية وظيفة المراجعة الداخلية في تنفيذ إدارة المخاطر.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

بعد استعراض الدراسات السابقة، تجدر الإشارة إلى أن أهم ما يميز هذه الدراسة عن تلك الدراسات ما يلي:

١- أنها تختلف عن الدراسات السابقة التي كان جميعها – ما عدا دراسة علي – في بيئات عربية وأجنبية مختلفة، حيث تأتي هذه الدراسة في البيئة اليمنية التي تختلف عن تلك البيئات سياسيًا واقتصاديًا وقانونيًا.

٢- أنها قامت بدراسة مدى تطبيق المنهجية الحديثة للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، وأثرها على فعالية إدارة المخاطر في شركات الاتصالات اليمنية، وفقاً للإصدارات المهنية الدولية الحديثة، بينما معظم الدراسات السابقة اهتمت بدور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر.

٣- أن مجتمع الدراسة في معظم الدراسات السابقة، قد تمثل في قطاعات البنوك وشركات التأمين، في حين تمثل مجتمع هذه الدراسة في قطاع الاتصالات كقطاع تكنولوجي وتقني وحيوي مهم متمثلا بشركات الاتصالات اليمنية.

فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة فيما يلي:

- تطبق شركات الاتصالات اليمنية منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على فعالية إدارة المخاطر في شركات الاتصالات اليمنية.

التعريفات الإجرائية:

- **المراجعة الداخلية(Internal Audit):** هي نشاط تأكيدي واستشاري مستقل وموضوعي، صمم لزيادة قيمة الشركة وتحسين عملياتها، ومساعدتها على إنجاز أهدافها، بواسطة تكوين منهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم"(Williams,2020:1).

٢- **المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر (RBIA):** لقد عرفها معهد الداخليين (CIIA) على أنها المنهجية التي تربط المراجعة الداخلية بالإطار العام لإدارة المخاطر في الشركة، على أن تقدم المراجعة الداخلية تأكيدات إلى مجلس الإدارة بأن عمليات إدارة المخاطر فعالة، فيما يتعلق بشهية المخاطر (الرغبة في المخاطر) (CIIA,2014:1).

٣- **المخاطر (RISKS):** عرّفها معهد المراجعين الداخليين (IIA) بأنها إمكانية وقوع حدث يكون له تأثير على تحقيق الأهداف، ويتم قياس الخطر من حيث التأثير والاحتمال(IIA,2017:24).

٤- **إدارة المخاطر (Risk Management):** عرّفتها لجنة (COSO) بأنها تكامل الثقافة والقدرات وتطبيق الممارسات، مع إعداد الاستراتيجية وتنفيذها، والتي تعتمد عليها الشركات

في إدارة المخاطر لخلق قيمة للشركات والمحافظة عليها وتحقيق تلك القيمة.(COSO,2016:10)

تعريف منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر:

جعل المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية إدارة المخاطر من أهم المهام التي يجب أن تعتني بها المراجعة الداخلية في الشركات، وذلك من خلال تقييم وتحسين إدارة المخاطر من خلال ما تقدمة من خدمات توكيدية واستشارية، فقد أدى انهيار العديد من الشركات الكبيرة، وحدوث الكثير من الفضائح المالية بالمنشآت الاقتصادية إلى ضرورة اتباع أسس جديدة في المراجعة الداخلية، تتماشى مع أهداف الشركة (شحات،٢٠١٣).

لقد دفعت تلك المخاطر الكثير من الشركات إلى الانتقال من ممارسة أنشطة المراجعة الداخلية على المستوى التنفيذي إلى ممارستها على المستوى الاستراتيجي بالشركة (Danescu et al, 2010:232)، حيث تعد العديد من المتغيرات التي تمر بها بيئة الأعمال المعاصرة سبباً في ظهور الكثير من المخاطر التي قامت بفتح أبوابٍ جديدة أمام المراجعة الداخلية، لتوسيع دورها من نظام يهدف لمراجعة هيكل المراجعة الداخلية وفحص العمليات المالية إلى نظام يسعى إلى خلق وإضافة قيمة للشركة والأطراف المتعاملة معها، والذي يتطلب من المراجعة الداخلية المشاركة في مختلف الجهود التنظيمية المبذولة والهادفة إلى تخفيض التكاليف، والارتقاء بمستوى الكفاءة، والتأكد من تعامل الإدارة العليا مع المخاطر بفعالية وتدنية آثارها على الشركة إلى المستوى الذي يقبله مجلس الإدارة، وذلك عن طريق منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر(سيف،٢٠١٧:٢٢)، ويرى البعض بأن المراجع الداخلي يقوم بدورين طبقاً لهذه المنهجية (السقاف،٢٠١٥):

الأول: يُعْنيَ بالتأكد من مدى فعالية إدارة المخاطر.

والثاني: يقدم توصيات في حالة عدم فعالية إدارة المخاطر.

وهناك العديد من التعريفات لمنهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر (RBIA) Risk Based Internal Audit إلا أنها لا تختلف في جوهرها، فقد عرفها (Azilon) بأنها المنهجية التي تركز على تحديد المخاطر، وتحديد أولويات مجالات المراجعة الداخلية، وتخصيص مواردها وفقاً لتقييم المخاطر، مع التركيز على فعالية إدارة المخاطر بالإضافة إلى اختيار المعاملات المناسبة (Azilon,2009:2).

ويحدد معهد المراجعين الداخليين تعريف المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر (RBIA): بأنها المنهجية التي تربط المراجعة الداخلية بالإطار العام لإدارة المخاطر في الشركة، على أن تقدم المراجعة الداخلية تأكيدات إلى مجلس الإدارة بأن عمليات إدارة المخاطر فعالة، فيما يتعلق بشهية المخاطر (الرغبة في المخاطر) (CIIA,2014:1).

وهناك من يعرفها بأنها: تمثل مراجعة داخلية موجهة نحو المستقبل (محمد، ٢٠٠٨:٣٩١)، وهذا ما يؤكده (Crawford and Stein) بأنها: عملية تحسين جودة المراجعة الداخلية من خلال قيام المراجع الداخلي بتوفير تأكيد عن مدى التزام الشركة بمستويات المخاطر المقبولة، وأن وحدات الشركة وأقسامها تمارس نشاطها في ضوء هذه المستويات(Crawford and Stein ,2002:119).

ومن جهة أخرى يقدم (Griffiths, 2006:4) تعريفاً محدداً المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر (RBIA) بأنها: المنهجية التي تقدم التأكيد بأن المخاطر قد تمت إدارتها لتصبح داخل المستوى المقبول من الخطر، حيث يمكن تطبيق هذه المنهجية على أي خطر يعوق الشركة عن تحقيق أهدافها (Griffiths, 2006:4)، ويتضح من هذا التعريف أن تلك المنهجية تتطلب من إدارة الشركة ما يلي:

– أن تكون على علم بكل المخاطر الكامنة والمؤثرة والتي تتجاوز المستوى المقبول.

– أنها قامت بتقييم هذه المخاطر، وذلك يمكن حسب تأثيرها المتوقع.

– أنها قامت بتحديد المستوى المقبول للخطر، وبذلك يمكن تحديد المخاطر المتبقية، وهل هي أعلى من المستوى المقبول أم أدنى منه؟

وتدل هذه المتطلبات على أنه قد تم وضع السياسات المناسبة للرقابة الداخلية من قبل مجلس الإدارة، وأن مجلس الإدارة قد اعتمد المستوى المقبول من الخطر، وأن الإدارة تم تدريبها بشكل مناسب على تعريف وتقييم المخاطر، وعلى تصميم وتشغيل ومتابعة نظام الرقابة الداخلية (Griffiths, 2006 :6)

ومن خلال العرض السابق لتعريفات المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر (RBIA) يمكن القول بأنها عبارة عن تأكيد للأدوار الحديثة للمراجع الداخلي في إضافة قيمة للشركة، فمن خلال هذه المنهجية يتم التركيز على المستقبل، ويتم إتباع أسلوب ملائم لترتيب الأولويات، سواءً في خطط المراجعة الداخلية أو أثناء عمليات المراجعة للعمليات والأنشطة، وذلك بالتركيز على المراكز والأنشطة ذات المخاطر العالية في الشركة، ليتم تغطيتها بشكل جيد، مما يؤدي في النهاية إلى الكفاءة في استخدام موارد المراجعة الداخلية، وكذلك ربط أنظمة الرقابة الداخلية بالمخاطر التي تعيق تحقيق أهداف الشركة وتقييمها على هذا الأساس، وعلى المراجعة الداخلية تقديم تأكيدات إلى مجلس الإدارة بأن المخاطر قد تمت إدارتها لتصبح داخل حدود المستوى المقبول من المخاطر وأن إدارة المخاطر فعالة.

خصائص منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر(RBIA):

تتمثل خصائص منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فيما يلي:

١– تمثل هذه المنهجية أحد الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية، حيث إنها لا تقدم اقتراحات تتعلق بالحلول، بل تتوقع المخاطر المحتملة الحدوث (محمد، ٢٠٠٨: ٣٩٠).

٢– تلعب المراجعة الداخلية دوراً تقييمياً تجاه إدارة المخاطر بالشركة، وذلك بتوفير تأكيد عن سياسات وإجراءات إدارة المخاطر بالشركة وقيام المراجعة الداخلية بإعداد التقارير عن فعالية إدارة مخاطر النشاط على كل المستويات، وتقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية للخفيف من تلك المخاطر (Terer and Ngahu,2017:86).

٣– يوجد اتجاه قوي يدعم قيام المراجعة الداخلية بالمشاركة في تحقيق أهداف الشركة من خلال إدارة المخاطر، وهذا يعني ضرورة إعادة هيكلة دور المراجعة الداخلية في إطار منهج إدارة المخاطر، ونتيجة لذلك ظهرت المنهجية (Shiu and Yeh,2008:1).

٤– يقوم المراجع الداخلي بتخطيط إجراءات المراجعة في ضوء استكشافه لمخاطر النشاط، وتقييم آثارها المحتملة، معتمداً في ذلك على المعرفة التاريخية المتراكمة لديه عن تقييمه للمخاطر في فترات مراجعة سابقة (آل خليفة،٢٠١٢: ١١٠).

٥– تعريف الأحداث السلبية والإيجابية، وقياس احتمال حدوث المخاطر وأدوات التعامل معها يعد من اهم سمات منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر (عبدالعال،٢٠٠٥: ١٣٣).

وبالإضافة إلى ما سبق فان هذه المنهجية توفر المزايا التالية:(Guluzade,2017:27)

أ– تساعد في تحديد الاستجابات للمخاطر ضمن حدود الرغبة في تحمل المخاطر وتفعيل إدارة المخاطر الكامنة وتخفيضها إلى الحدود الدنيا (المستوى المقبول).

ب– عند التعرف على المخاطر المتبقية الي ليست ضمن الحدود المقبولة، يمكن اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة ذلك.

ج– تدعيم مسؤولية الإدارة بمراقبة عمليات إدارة المخاطر، بما في ذلك فعالية الاستجابات وإتمام الإجراءات، لضمان استمرارها في العمل بفعالية.

د– تساعد في قياس مدى فعالية الضوابط الرقابية ودرجة استجابتها، وتساعد في إضافة قيمة للشركة وتحسين سمعتها وأدائها (عطية،٢٠١٥: ٣٤).

هـ– تقدم تأكيد بأن أهداف الأنشطة واضحة ومتطابقة

مع أهداف الشركة (Pickett,2011:228).

ومن جهة أخرى يرى (Zarkasyi) أنه عند التحول من المدخل التقليدي (غير المبني على المخاطر) إلى المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فإن ذلك يعني التحول: (Zarkasyi,2006:4)

١- من الدورية إلى الاستمرارية.

٢- من السلبية إلى الإيجابية.

٣- من رد الفعل إلى المبادرة.

٤- من الاعتماد على التكاليف إلى أساس القيمة.

٥- من التركيز على الالتزام إلى التركيز على المخاطر.

٦- من الآلية إلى التحديد والحكم الشخصي المتعمد على الخبرة والكفاءة.

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن المراجعة الداخلية في ظل المدخل التقليدي تتعامل مع المخاطر بعد وقوعها، نتيجة الاعتماد على بيانات تاريخية، أما المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر فإنها تتعامل مع المخاطر قبل وقوعها، وذلك نتيجة الاعتماد على التنبؤ المستقبلي بالمخاطر وتقييمها وتقديم التوصيات بشأنها.

أهداف منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر (RBIA):

الهدف الأساسي للمراجعة الداخلية وفق هذه المنهجية هو مساعدة الشركة على تحقيق أهدافها وتعظيم القيمة لها (Griffiths,2015:5)، كما تهدف إلى تقديم رأي مستقل وموضوعي إلى مجلس الإدارة العليا يتضمن الآتي: (Suwardi,2006:5)

١- التأكد من أن عمليات إدارة المخاطر التي تقوم بها الإدارة داخل الشركة تعمل بالشكل المتوقع أو المخطط له.

٢- التأكد من توجيه موارد المراجعة الداخلية مباشرةً نحو مخاطر المستوى العالي، أو ما يسمى بالمخاطر الحديثة، وهي تلك المخاطر التي تمثل تهديداً قوياً للشركة، وتؤدي إلى إعاقة تحقيق أهدافها(Mark,2001:7).

٣- التأكد من أن الإطار الصحيح للأنشطة الرقابية مطبق بكفاءة في تسكين المخاطر التي ترغب الإدارة في مواجهتها.

٤- التأكد من مدى كفاية وفعالية ردود الأفعال والاستجابات التي قامت بها الإدارة لمواجهة المخاطر، وأنه قد تم إدارتها وتخفيضها إلى المستوى المقبول.

٥- تحسين جودة الفحص والمراجعة من خلال قيام المراجع بالنظر إلى بيئة المخاطر المحيطة بالشركة والتركيز على هذه المخاطر مما يساعد على إضافة قيمة للشركة (العمر،٢٠١٣:٧٣).

٦- التأكد من وجود إطار جيد من أدوات الرقابة كافية لتخفيض المخاطر.

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بالاعتماد على المصادر التالية للبيانات:

المصادر الثانوية: وهي المصادر المتمثلة في الأدبيات والإصدارات المهنية المتعلقة بموضوع الدراسة، من خلال الاطلاع على الكتب والدوريات والرسائل العلمية والمعايير المهنية.

المصادر الأولية: تم اتباع اسلوب البحث الميداني للحصول على البيانات الأولية للدراسة، عن طريق القيام بتصميم استبانة وتوزيعها على المراجعين الداخليين في شركات الاتصالات اليمنية، وقد اشتملت الاستبانة على الأسئلة والفقرات التي تغطي مختلف الجوانب اللازمة للحصول على البيانات التي تتطلبها عملية اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها، بالإضافة إلى إتباع أسلوب المقابلة الشخصية في بعض الحالات للتأكد من تفهم أفراد مجتمع الدراسة للعبارات المطروحة في الاستبانة، وقد تم توزيع الاستبانة على جميع أفراد مجتمع الدراسة في شركات الاتصالات اليمنية، والبالغ عددهم (١٠٩) مراجعاً داخلياً، بالاعتماد على عملية التوزيع عن طريق التسليم باليد، وقد بلغ عدد الاستبانات المستردة (٩٧) استبانة، تم استبعاد (٧)

استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، ليستقر عدد الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل الإحصائي (٩٠) استبانة، وذلك بنسبة (٨٢,٦%) من إجمالي الاستبانات الموزعة على أفراد مجتمع الدراسة، وقد اعتمدت الاستبانة على مقياس ليكارت الخماسي حيث تم إعطاء أوزان رقمية لخيارات الإجابة التي يحتوي عليها كما بالجدول رقم (١) التالي:

جدول رقم (١) أوزان مقياس ليكرت الخماسي

الخيارات	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن	٥	٤	٣	٢	١

ونظراً لأن قيم الأوزان تتراوح ما بين الواحد والخمسة، فإن القيمة (٣) تمثل وسطاً لتلك الأوزان وهو الوسط المقاس عليه في هذه الدراسة.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من كافة العاملين في المراجعة الداخلية في شركات الاتصالات اليمنية (المراكز الرئيسة) في العاصمة صنعاء، وعددها ست شركات تعمل على تزويد السوق اليمنية بخدمات الاتصالات المختلفة، سواءً الثابتة أو الدولية أو خدمات الإنترنت، ويبين الجدول رقم (٢) التالي هذه الشركات وتفاصيلها.

جدول رقم (٢) شركات الاتصالات اليمنية

م	الشركة	نوع الملكية	تاريخ بدء النشاط	خدماتها الرئيسة	ملاحظات
١	المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللا سلكية.	عامة	١٩٨٢م	١ – الاتصالات الهاتفية السلكية (الثابت) واللاسلكية (النقال). ٢ –خدمات الانترنت بتقنياتها المختلفة عبر (البوابة اليمنية للإنترنت – يمن نت). ٣ – خدمات الربط الشبكي وتراسل المعطيات. ٤ –خدمات التدريب والتأهيل التخصصي، ونشر الوعي التكنولوجي عبر (المعهد العام للاتصالات). ٥ – خدمات ومشاريع نظم وتقنية المعلومات.	
٢	تيليمن.	عامة	١٩٨٩م	الاتصالات الدولية وخدمات الانترنت عبر الأقمار الصناعية.	كانت في عام ١٩٨٩م شركة الاتصالات العامة اليمنية شريكاً مع شركة c&w بنسبة ٤٩% من إجمالي الأسهم ثم تغير اسم الشركة إلى شركة تيليمن في عام ٢٠٠٤م وأصبحت شركة تيليمن مملوكة للدولة بالكامل بنسبة ٧٥%من الأسهم

					المملوكة من قبل شركة الاتصالات العامة و٢٥%مملوكة للهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي.
٣	سبأفون للهاتف النقال.	خاصة	٢٠٠١م	الهاتف النقال بنظام GSM وخدمات الانترنت.	
٤	MTN يمن للهاتف النقال.	خاصة	٢٠٠١م	الهاتف النقال بنظام GSM وخدمات الانترنت.	تأسست تحت اسم سبيستل يمن وفي عام ٢٠٠٦م انضمت إلى شركة MTN العالمية.
٥	يمن موبايل للهاتف النقال.	مساهمة يمنية عامة	٢٠٠٤م	الهاتف النقال بنظام CDMA وخدمات الانترنت.	كانت حكومية (عامة) وتم طرح نسبة ٤١% من أسهمها للاكتتاب في عام ٢٠٠٦م.
٦	واي الهاتف النقال.	مساهمة يمنية محدودة	٢٠٠٧م	الهاتف النقال بنظام GSM.	

الاختبار الأولي للاستبانة:

للتأكد من صياغة أسئلة الاستبانة بأسلوب واضح ومفهوم، وأنها خالية من الغموض والالتباس، وشمولها لجميع الأسئلة التي يمكن من خلالها الحصول على البيانات اللازمة لاختيار فرضيات الدراسة، فقد تم عرض الاستبانة قبل وضعها في صيغتها النهائية على عدد من الأساتذة المحكمين من ذوي الاختصاص في المحاسبة والمراجعة والإحصاء، حيث قاموا بمراجعة الاستبانة وإبداء ملاحظاتهم التي أخذت بعين الاعتبار عند الإعداد النهائي للاستبانة، كما تم استخدام معامل ألفا كرو نباخ (Cronbach,s Alpha) لقياس ثبات وصدق محتوى الاستبانة وتماسكها، وأنها تقيس المجال المستهدف بشكل دقيق، وتقع قيمة معامل ألفا بين (صفر إلى ١)، وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح كلما دلَّ ذلك على وجود ثبات في البيانات كما يدل على مصداقية البيانات ودقة المقياس وإمكانية الاعتماد عليه، كما أن أقل قيمة إحصائية مقبولة لمعامل ألفا هي (٦٠%)، بحيث يمكن الاعتماد على المقياس كلما بلغت قيمة معامل ألفا (٦٠% أو أكثر) (Amir and Sonderpandian,2002)، وقد بلغت قيمه المعامل اعلى من (٦٠%) لكل محور من محاور الاستبانة ولتلك المحاور مجتمعة كما يبينه الجدول رقم (٣) التالي:

جدول رقم (٣) نتائج اختبار درجة ثبات ومصداقية البيانات (ألفا كرونباخ)

الرقم	محاور الاستبانة	عدد الأسئلة	قيمة معامل ألفا
١	مدى تطبيق منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر.	٣٤	،٩٦٧
٢	أثر تطبيق منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على فعالية إدارة المخاطر.	١٣	٠,٩٧٢
جميع أسئلة الاستبانة		**٦٠**	**٠,٩٦٠**

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم تحليل الاستبانة من خلال استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، وذلك من خلال استخدام الاساليب والمقاييس الإحصائية المناسبة لتحقيق أهداف الدراسة، والتي تتمثل فيما يلي:

١- النسب المئوية والتكرارات (Frequencies and Percentages): تم استخدامها للتعرف على بيانات أفراد مجتمع الدراسة، وتحديد استجاباتهم تجاه فقرات محاور الاستبانة، وفي استخراج نسبة الوسط الحسابي للإجابات.

٢- الوسط الحسابي(Mean): ويستخدم لتمثيل مجموعة الإجابات عن كل مفردة بقيمة واحدة، وقد تم استخدامه في قياس اتجاه الإجابات، وتحديد الموافقة على كل فقرة من فقرات الاستبانة، وقياس درجة الموافقة على مستوى أسئلة كل محور من محاور الاستبانة، وكذلك في اختيار بعض الفرضيات، كما يفيد في ترتيب الفقرات حسب أعلى وسط حسابي.

٣- الانحراف المعياري (Standard Deviation): تم استخدامه لقياس مدى تشتت إجابات أفراد مجتمع الدراسة حول الوسط الحسابي لتلك الاجابات، فإذا اقتربت قيمة الانحراف المعياري من(٠) فهذا يعني أن تشتت إجابات مجتمع الدراسة حول الوسط بسيط جداً، وكلما زادت قيمة الانحراف المعياري حتى قيمة (١) فهذا يدل على وجود تشتت كبير في إجابات مجتمع الدراسة عن متوسط إجاباتهم.

٤- معامل الاختلاف (Differene Coefficient): ويستخدم لقياس مدى تشتت أو انسجام الإجابات، حيث تعتبر الإجابات متقاربة أو منسجمة كلما كانت قيمة هذا المعامل صغيرة، علماً بأنه يمثل نسبة الانحراف إلى الوسط الحسابي [(الانحراف المعياري ÷ الوسط الحسابي) × ١٠٠%].

٥- اختبار معامل ألفا كرو نباخ Cronbach ,s (Alpha): والذي تم استخدامه لقياس درجة ثبات وصدق فقرات الاستبانة وتماسكها، وأنها تقيس المجال المستهدف بشكل دقيق.

٦- اختبار (T) للعينة الواحدة One Sample (T-Test): والذي تم استخدامه لاختبار بعض الفرضيات، وقد تم احتساب قيمة(T) في هذه الدراسة عند مستوى ثقة (٩٥%) ومستوى الدلالة المعنوية (α) المقاس عليه في هذه الدراسة هو(٠,٠٥)، وبالتالي فإن الفرق بين الوسط الحسابي للعينة و الوسط الحسابي المقاس عليه يعتبر دالاً إحصائياً، إذا بلغت قيمة مستوى الدلالة المعنوية (α) لقيمة (T) أقل من أو تساوي (٠,٠٥)، أي (α<٠,٠٥)، وقيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي تساوي (١,٩٨٧)، بينما لا يعتبر دالاً إحصائياً، إذا بلغت قيمة مستوى الدلالة المعنوية (٠,٠٥)، وقيمة (T) المحسوبة أقل قيمة (T) الجدولية.

٧- اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression Analysis): والذي تم استخدامه لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، وقياس مدى قدرة المتغيرات المستقلة على إعطاء مستوى مقبول من التفسير لقيم المتغيرات التابعة أو التنبؤ بصحتها.

٨- تحليل التباين (Analysis of variance): والذي تم استخدامه لقياس درجة تأثير العوامل المستقلة على العوامل التابعة، ويعتمد هذا التحليل على اختبار (F) (F-Test) لقياس مستوى الدلالة الإحصائية لذلك التأثير (معنوية التأثير)، وقد تم احتساب قيمة (F) في هذه الدراسة عند مستوى ثقة (٩٥%)، أي أن مستوى الدلالة المعنوية (α) المقاس علية في هذه الدراسة هو (٠,٠٥)، وبالتالي

كلما كانت قيمة مستوى الدلالة المعنوية (α) لقيمة (F) أقل من أو تساوي (٠,٠٥)، أي (α<٠,٠٥)، كلما كان تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع دالاً إحصائياً.

نموذج متغيرات الدراسة:

يوضح الشكل رقم (١) التالي متغيرات الدراسة:

شكل رقم (١)

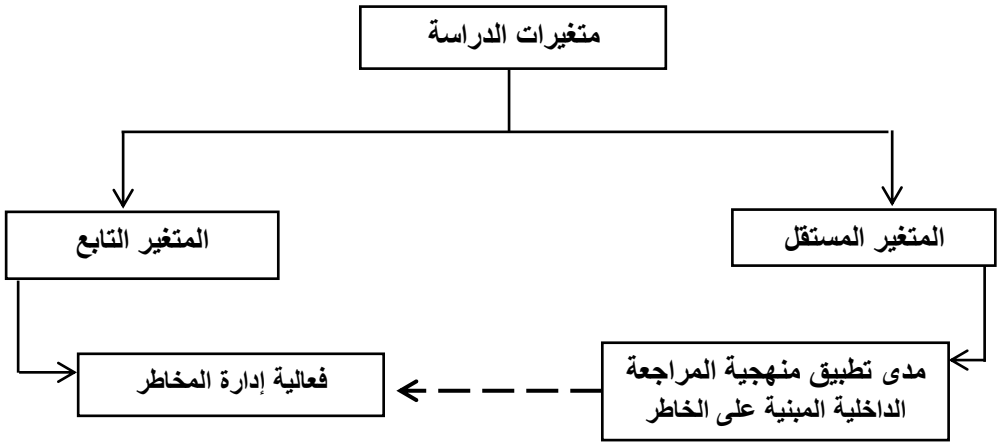

خصائص مجتمع الدراسة:

من خلال المعلومات العامة للمستجيبين والتي تم الحصول عليها من الاستبانات المستلمة منهم فقد تبين ان غالبية المستجيبين كانوا حاصلين على مؤهل البكالوريوس وبنسبة ٧٢,٢% وان غالبيتهم أيضاً كانوا متخصصين في المحاسبة وبنسبة ٧٥,٢% كما ان غالبيتهم وبنسبة ٨٥,٦% لم تكن لديهم شهادات مهنية في حين ان مراكزهم الوظيفية كانت موزعة بين مدير عام ومدير ادارة ورئيس قسم ورئيس نشاط ومراجع رئيس ومراجع مبتدئ واخرى وكانت النسبة الأكبر للمراجع الرئيس والتي بلغت ٤٢,٢% كما كانت سنوات الخبرة لديهم الاكثر تكرارا تتراوح بين ٥ إلى ١٠ سنوات والتي بلغت نسبتها ٣٣,٣%.

تحليل البيانات: تتناول هذه الفقرة تحليل بيانات الدراسة الميدانية والمتمثلة في اجابات افراد مجتمع الدراسة على اسئلة الاستبانة وذلك كما يلي:

المحور الأول: مدى تطبيق منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في شركات الاتصالات اليمنية:

تم قياس مدى تطبيق منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، من جهة نظر المراجعين الداخليين في شركات الاتصالات اليمنية، من خلال المحور الأول من محاور القسم الثاني من الاستبانة، والذي تضمن (٣٤) سؤالاً، ويلخص الجدول رقم (٤) التالي مقاييس الوسط الحسابي، والنسبة المئوية، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف، لإجابات أفراد مجتمع الدراسة على تلك الأسئلة.

جدول رقم (٤) تحليل آراء المستجيبين حول مدى تطبيق منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر

الرقم	نص الفقرة	الوسط الحسابي	نسبة الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
١	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بتخطيط إجراءات المراجعة بما يحقق اتساق الاستراتيجيات والأهداف الفرعية لوحدات وإدارات وأقسام الشركة مع الأهداف العامة.	٣,٧٦	٧٥,٢٠%	٠,٨٩١	٢٣,٧٠%

٢	تتأكد إدارة المراجعة الداخلية من تحديد مجلس الإدارة لسجل المخاطر ومستوياتها المقبولة لكافة أوجه النشاط للاستفادة منها كأساس للتخطيط.	٣,٣٣	%٦٦,٦٠	٠,٨٢١	%٢٤,٦٥
٣	تتعرف إدارة المراجعة الداخلية على حجم المخاطر في كل أقسام الشركة كأساس لإعداد خطة المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر.	٣,٥١	%٧٠,٢٠	١,٠٣٠	%٢٩,٣٤
٤	تعطى الأولوية للإدارات والانشطة ذات المخاطر المرتفعة أثناء التخطيط لعملية المراجعة الداخلية.	٣,٨٠	%٧٦	٠,٩١٤	%٢٤,٠٥
٥	تصنف إدارة المراجعة الداخلية المخاطر إلى فئات تمهيدا لتخطيط نطاق واجراءات المراجعة حسب كل فئة من تلك المخاطر.	٣,٦٩	%٧٣,٨٠	١,٠٣٥	%٢٨,٠٥
٦	تعمل إدارة المراجعة على توفير رؤية شاملة عن طريق محاولة ربط مخاطر كل وحدة أو قسم بالمخاطر الاستراتيجية لتقليل مستويات المخاطر	٣,٤٧	%٦٩و٤٠	١,٠٠٨ %	%٢٩,٠٥
٧	يتم تخصيص الموارد اللازمة وتقدير الفترة الزمنية أثناء التخطيط للمراجعة الداخلية لكل عملية أو نشاط من عمليات وأنشطة المراجعة.	٣,٥٦	%٧١,٢٠	٠,٩٣٧	%٢٦,٣٢
٨	**تلتزم إدارة المراجعة الداخلية أثناء التخطيط للمراجعة بما يلي:**				
	أ تقسيم العناصر الخاضعة للمراجعة إلى كيانات أو أنشطة قابلة للمراجعة	٣,٧٠	%٧٤	٠,٨٤١	%٢٢,٧٣
	ب. تحديد عوامل الخطر الرئيسة المرتبطة بكل كيان أو نشاط	٣,٥١	%٧٠,٢٠	٠,٨٢٤	%٢٣,٤٨
	جـ. التخطيط لعمليات المراجعة يقوم بتنفيذها فريق مراجعة أو أكثر.	٣,٧٣	%٧٤,٦٠	٠,٨٠٤	%٢١,٥٥
	د. توجيه أنشطة وعمليات المراجعة المخطط نحو المخاطر بشكل مباشر	٣,٥١	%٧٠,٢٠	٠,٧٦٨	%٢١,٨٨
	هـ. التركيز على مخاطر الأعمال وأساليب إدارتها.	٣,٥٢	%٧٠,٤٠	٠,٩٣٩	%٢٦,٦٨
	و. مراعاة التكامل مع إدارة المخاطر وإطار الحوكمة المعتمد لدى الشركة.	٣,٠٩	%٦١,٨٠	٠,٩٥٦	%٣٠,٩٤
	ز. توافر الخبرات اللازمة في فريق المراجعة بحيث تتضمن الاختصاصات الفنية والإدارية إلى جانب المراجعة.	٣,٥٨	%٧١,٦٠	٠,٨٩٩	%٢٥,١١
٩	يتم إطلاع الإدارة العليا على خطة المراجعة الداخلية وامكانياتها وأي سياسات متعلقة بتحديد أنشطة إدارة المخاطر بغرض الموافقة عليها.	٤,٠٢	%٨٠,٤٠	٠,٧٩٣	%١٩,٧٣
١٠	يتم التأكد من الجدوى الاقتصادية لكل نشاط من أنشطة المراجعة الداخلية أثناء التخطيط للمراجعة.	٣,٤٥	%٧٠,٨٠	٠,٨٦٣	%٢٤,٣٨
١١	يتم تنفيذ خطط المراجعة الداخلية التي تم تحديدها وبصورة فردية لكل خطة.	٣,٦٠	%٧٢	٠,٧٦١	%٢١,١٤

١٢	يتم فحص المخاطر والأحداث التي تم تحديدها للتأكد من مدى شموليتها وارتباطها بأهداف واستراتيجيات وأداء الشركة.	٣,٣٣	%٦٦,٦٠	٠,٩١٢	%٢٧,٣٩
١٣	يتم فحص أدوات الرقابة والاستجابات المستخدمة في إدارة المخاطر للتأكد من قدرتها على تخفيف مستويات المخاطر إلى المستوى المقبول.	٣,٣١	٦٦,٢٠	٠,٨١٦	٢٤,٦٥
١٤	تعد المراجعة الداخلية تقارير دورية لاطلاع الإدارة العليا على نتائج المراجعة وحجم المخاطر وكفاءة الإجراءات.	٣,٨٢	%٧٦,٤٠	٠,٩٣١	%٢٤,٣٧
١٥	يتم مراجعة وتحديث سجل المخاطر والإجراءات بما يستجد اعتماداً على إعادة تقدير الإدارة للمخاطر وتقارير المراجعة .	٣,١٦	%٦٣,٢٠	٠,٩٤٧	%٢٩,٩٧
١٦	تقدم إدارة المراجعة الداخلية تأكيداً بأن عمليات إدارة المخاطر ملائمة لإدارة المخاطر داخل حدود المستوى المقبول.	٣,٢٧	%٦٥,٤٠	٠,٨٧٢	%٢٦,٦٧
١٧	تقدم إدارة المراجعة الداخلية الاستشارات لمساعدة الإدارة عندما تكون عمليات إدارة المخاطر غير ملائمة.	٣,٤٩	%٦٩,٨٠	٠,٧٩٧	%٢٢,٨٤
١٨	تتابع إدارة المراجعة الداخلية مدى تنفيذ توصياتها المتعلقة بإدارة المخاطر.	٣,٤٦	%٦٩,٢٠	٠,٨٥٠	%٢٤,٥٧
١٩	تأخذ المراجعة الداخلية بنظر الاعتبار الفرص المتاحة لدى الشركة عند تخطيط وتنفيذ أنشطة المراجعة.	٣,٥٣	%٧٠,٦٠	٠,٧٠٦	%٢٠
٢٠	تساهم المراجعة الداخلية في تقيم مدى استغلال الشركة للفرص المتاحة.	٣,٥٢	%٧٠,٤٠	٠,٨٦٤	%٢٤,٥٥
٢١	تدرس المراجعة الداخلية بيئة المخاطر الداخلية والخارجية التي تواجهها الشركة سواءً الفرص أو التهديدات.	٣,٥٧	%٧١,٤٠	٠,٨٣٥	%٢٣,٣٩
٢٢	تعمل إدارة المراجعة الداخلية على تطوير أنشطتها لمواكبة التغييرات المحيطة وتأثيراتها على المخاطر.	٣,٥١	%٧٠,٢٠	٠,٨٧٧	%٢٤,٩٩
٢٣	يقتصر دور المراجعة الداخلية على مراجعة عمليات إدارة المخاطر دون المساهمة في تلك العمليات.	٣,٢٧	%٦٥,٤٠	٠,٨١٨	%٢٥,٠٢
٢٤	يتم الأخذ في الاعتبار موارد وإمكانيات إدارة المخاطر عند تخطيط وتنفيذ أنشطة المراجعة.	٣,٤٣	%٦٨,٦٠	٠,٨٣٥	%٢٤,٣٤
٢٥	يتم تقديم توصيات ومقترحات بشأن أساليب تطوير إدارة المخاطر لدى الشركة.	٣,٤١	%٦٨,٢٠	٠,٩٧٠	%٢٨,٤٥
٢٦	**يوجد تعاون بين إدارة المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة فيما يتعلق بكل من:**				
	أ – التخطيط لأنشطة المراجعة الداخلية المتعلقة لإدارة المخاطر.	٢,٩٧	%٥٩,٤٠	١,١١٦	%٣٧,٥٨

	ب – تنفيذ أنشطة المراجعة الداخلية المتعلقة بدورها تجاه إدارة المخاطر.	٣,٧٠	%٦١,٤٠	١,١٤٩	%٣٧,٤٣
	ج – متابعة توصيات المراجعة الداخلية بشأن إدارة المخاطر.	٣,٠٢	%٦٠,٤٠	١,١١٢	%٣٦,٨٢
	الوسط العام للمحور الأول	**٣,٤٧**	**%٦٩,٤٠**	**٠,٦٢٦**	**%١٨,٠٤**

ويتضح من الجدول رقم (٤) السابق أن الوسط الحسابي للأسئلة مجتمعة للمحور الأول قد بلغ (٣,٤٧) درجة من أصل خمس درجات، وبنسبة مئوية للوسط مقدارها (٦٩,٤٠)، وهذا الوسط الحسابي ونسبته المئوية أعلى من قيمة الوسط الحسابي ونسبته المئوية المعتمدة وفق المقياس المستخدم في الدراسة، مما يعني أن المراجعين الداخليين يوافقون وبدرجة عالية على تطبيق منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، وبلغت قيمة الانحراف المعياري للبيانات على المستوى الاجمالي (٠,٦٢٦) ويتضح أنها قيمة قليلة، مما يدل على تقارب إجابات المستجيبين، وأنهم يوافقون بدرجات متقاربة، ويؤكد ذلك قيمة معامل الاختلاف البالغة (١٨,٠٤%) فقط، والتي تدل على عدم تشتت الإجابات، وبالتالي فهي متقاربة ومنسجمة مع بعضها بصورة كبيرة.

وبالنظر إلى الترتيب في الجدول رقم (٤) السابق، نلاحظ أن الفقرة رقم (٩) قد حصلت على أعلى وسط حسابي والذي بلغت قيمته (٤,٠٢) درجة وبنسبة مئوية قدرها (٦٠,٤٠%)، وتعبر هذه الفقرة عن أنه يتم إطلاع الإدارة العليا على خطة المراجعة الداخلية وإمكانياتها وأي سياسات متعلقة بتحديد أنشطة إدارة المخاطر بغرض الموافقة عليها.

كما تحتل الفقرة رقم (١٤) المرتبة الثانية حيث حصلت على وسط حسابي قيمته (٣,٨٢) درجة، وبنسبة مئوية قدرها (٧٦,٤٠%)، وتعتبر هذه الفقرة بأن المراجعة الداخلية تعد تقارير دورية لاطلاع الإدارة العليا على نتائج المراجعة وحجم المخاطر وكفاءة الإجراءات، ويشير ترتيب هاتين الفقرتين على هذا النحو، وذلك بتصدرهما باقي الفقرات الأخرى، إلى أن المراجعين الداخليين يطلعون الإدارة العليا على خطة المراجعة الداخلية والتي تعتبر من الإجراءات الأولية اللازمة لتطبيق منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، بالإضافة إلى رفعهم تقارير دورية لاطلاع الإدارة العليا على نتائج المراجعة وحجم المخاطر وكفاءة الإجراءات التي تم اتخاذها خلال مراحل التطبيق، مما يشير إلى أن المراجعين الداخليين يستخدمون الأساليب والإجراءات الخاصة بتطبيق المنهجية، كما جاءت الفقرات (٤، ١، ٨–ج، ٨– أ، ٥) في المراتب الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة على التوالي، وتعبر تلك الفقرات عن أساليب وإجراءات منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر.

في حين احتلت الفقرة رقم (٢٦– أ) المرتبة الأخيرة، والتي حصلت على أقل وسط حسابي وقيمته (٢,٩٧) وبنسبة مئوية بلغت (٥٩ ,٤٠)، وتعبر تلك الفقرة عن التعاون بين إدارة المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة فيما يتعلق بالتخطيط لأنشطة المراجعة الداخلية المتعلقة بالمراجعة التقييمية لإدارة المخاطر، مما يدل من وجهة نظر المستجيبين على عدم وجود التعاون والتنسيق اللازمين بين إدارة المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة، مما يعكس حداثة نشوء لجان المراجعة، وعدم استيعابها لمهامها، ولم تخض بالاهتمام اللازم من قبل شركات الاتصالات اليمنية، وبالتالي فإن المراجعين الداخليين لم يدركوا مدى أهمية التعاون مع لجان المراجعة، وما يؤكد ذلك فقد جاءت الفقرتان (٢٦– ب، ٢٦–ج) ضمن الفقرات التي

احتلت الترتيب (٢٦) و (٢٧) على التوالي قبل المرتبة الأخيرة المشار إليها سابقاً، وبالنظر إلى الانحراف المعياري لتلك الفقرات الذي تراوح ما بين (١،١٤٩،١،١٢٢) يشير إلى تشتت إجابات المستجيبين وعدم تقاربها حول مضمون الفقرات.

ويلاحظ أيضاً من خلال الجدول رقم (٤) أن جميع الفقرات سواءً تلك التي احتلت درجات أهمية متقدمة أو تلك التي جاءت في المراتب الأخيرة، قد حصلت على وسط حسابي أعلى من الوسط المقاس عليه في هذه الدراسة وهو (٣) درجات، حيث تراوحت قيم الوسط الحسابي لجميع الفقرات بين (٣,٠٢) درجة و(٤,٠٢)درجة، ماعدا الفقرة رقم (٢٦- أ) التي احتلت المرتبة الأخيرة بوسط حسابي وقدره (٢,٩٧) درجة، كما تم توضيحه سابقاً، مما يشير إلى موافقة المستجيبين على وجود تطبيق للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في شركات الاتصالات اليمنية.

المحور الثاني: أثر تطبيق منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على فعالية إدارة المخاطر في شركات الاتصالات اليمنية:

تم قياس أثر تطبيق منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على فعالية إدارة المخاطر، من وجهة نظر المراجعين الداخليين في شركات الاتصالات اليمنية، من خلال المحور الثاني من محاور القسم الثاني من الاستبانة، والذي تضمن (١٣) سؤالاً، ويلخص الجدول رقم (٥) التالي مقاييس الوسط الحسابي، والنسبة المئوية، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف، لإجابات أفراد مجتمع الدراسة على تلك الأسئلة.

جدول رقم (٥)

تحليل آراء المستجيبين بشأن أثر تطبيق منهجيه المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على فعالية إدارة المخاطر

الرقم	نص الفقرة	الوسط الحسابي	نسبة الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
١	تقديم تأكيد عن فعالية سياسات وإجراءات إدارة المخاطر بالشركة.	٣,٧١	%٧٤,٢٠	٠,٨٦٤	%٢٣,٢٩
٢	دعم المشاركة في تحقيق أهداف الشركة من خلال إدارة المخاطر.	٣,٦٧	%٧٣,٤٠	٠,٨٨٧	%٢٤,١٧
٣	تحسين فعالية إدارة المخاطر من خلال مساعدة الإدارة في وضع إطار لإدارة المخاطر.	٣,٦٧	%٧٣,٤٠	٠,٨٦١	%٢٣,٤٦
٤	زيادة فعالية إدارة المخطر من خلال المراجعة وفق خطة زمنية مبنية على المخاطر وتحديثها باستمرار كلما ظهرت مخاطر جديدة قد تواجه الشركة.	٣,٧٢	%٧٤,٤٠	٠,٨٦٢	%٢٣,١٧
٥	المساهمة في تطوير إدارة المخاطر من خلال التحليل التنبؤي باحتماليات حدوث المخاطر.	٣,٤٤	%٦٨,٨٠	٠,٩٢٥	%٢٦,٨٩
٦	تحسين فعالية إدارة المخاطر من خلال تقديم تأكيد عن مدى فعالية العمليات لمراحل إدارة المخاطر.	٣,٥٦	%٧١,٢٠	٠,٩٠١	%٢٥,٣١
٧	فعالية تحسين إدارة المخاطر من خلال المساهمة في اختبار وتقييم الضوابط الرقابية ومستوى الاستجابات المناسبة للمخاطر.	٣,٦٤	%٧٢,٨٠	٠,٨٢٥	%٢٢,٦٦
٨	زيادة فعالية إدارة المخاطر من خلال متابعة تنفيذ أساليب التعامل مع المخاطر بما يساعد في القيام بإجراءات رقابية مصححة لأية انحرافات.	٣,٦١	%٧٢,٢٠	٠,٩٩١	%٢٧,٤٥
٩	تحسين فعالية إدارة المخاطر من خلال تقرير المراجعة بفحص	٣,٦٩	%٧٣,٨٠	٠,٨٨٢	%٢٣,٩٠

	وتقييم انشطة الرقابة الداخلية المطبقة في مواجهة المخاطر.	٣,٦٢	%٧٢,٤٠	٠,٨٩٤	%٢٤,٧٠
١٠	زيادة فعالية إدارة المخاطر من خلال تقديم تأكيد بأن المخاطر تم إدارتها لتصبح في حدود المستوى المقبول من الخطر.	٣,٥٣	%٧٠,٦٠	٠,٨٥١	%٢٤,١١
١١	زيادة فعالية إدارة المخاطر عن طريق ممارسة الانشطة على المستوى الاستراتيجي بدل التنفيذي.	٣,٦٤	%٧٢,٨٠	٠,٧٦٩	%٢١,١٣
١٢	تحسين كفاءة وفعالية إدارة المخاطر من خلال تقديم تقارير تتصف بالدقة والموضوعية والوقتية لمتابعة وتقييم المخاطر.	٣,٧١	%٧٤,٢٠	٠,٨٧٧	%٢٣,٦٤
١٣	زيادة فعالية إدارة المخاطر من خلال المساعدة في وضع بالأهداف وفي تحليل المخاطر.	**٣,٦٣**	**%٧٢,٦٠**	**٠,٧٦٠**	**%٢٠,٩٤**
	الوسط العام للمحور الثاني				

ويتضح من الجدول رقم (٥) السابق أن الوسط الحسابي للأسئلة مجتمعة للمحور الثاني قد بلغ (٣,٦٣) درجة من أصل خمس درجات، وبنسبة مئوية للوسط مقدارها (٧٢,٦٠)، وهذا الوسط الحسابي ونسبته المئوية أعلى من قيمة الوسط الحسابي ونسبته المئوية المعتمدة وفق المقياس المستخدم في هذه الدراسة، مما يعني أن المراجعين الداخليين يوافقون وبدرجة عالية على أن تطبيق منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر له تأثير على فعالية إدارة المخاطر، وبالنظر إلى قيمة الانحراف المعياري للبيانات على المستوى الاجمالي والبالغة (٠,٧٦٠) يتضح أنها قيمة قليلة مما يدل على تقارب إجابات المستجيبين، وأنهم يوافقون بدرجات متقاربة، ويؤكد ذلك قيمة معامل الاختلاف البالغة (٢٠,٩٤) فقط، والتي تدل على عدم تشتت الإجابات، وبالتالي فهي متقاربة ومنسجمة مع بعضها بصورة كبيرة.

وبالنظر إلى الترتيب في الجدول رقم (٥) السابق، نلاحظ أن الفقرة رقم (٤) قد حصلت على أعلى وسط حسابي، والذي بلغت قيمته (٣,٧٢) درجة وبنسبة مئوية وقدرها (٧٤,٤٠%)، وتعبر هذه الفقرة عن زيادة فعالية إدارة المخاطر من خلال المراجعة وفق خطة زمنية مبنية على المخاطر وتحديثها باستمرار كلما ظهرت مخاطر جديدة قد تواجه الشركة.

كما تحتل الفقرة رقم (١) والفقرة رقم (١٣) المرتبة الثانية، حيث حصلتا على وسط حسابي قيمته (٣,٧١) درجة، وبنسبة مئوية وقدرها (٧٤,٢٠%) وتعبر هاتين الفقرتين عن تقديم تأكيد عن فعالية سياسات وإجراءات إدارة المخاطر بالشركة، وزيادة فعالية إدارة المخاطر من خلال المساعدة في وضع الأهداف وفي تحليل المخاطر، كما تأتي الفقرة رقم (٩) بالترتيب الثالث، بوسط حسابي وقدرة (٣,٦٩) درجة وبنسبة مئوية وقدرها (٧٣,٨٠%) والتي تعبر عن تحسين فعالية إدارة المخاطر من خلال تقرير المراجعة بفحص وتقييم انشطة الرقابة الداخلية المطبقة في مواجهة المخاطر، كما جاءت الفقرتان رقم (٢،٣) بالمرتبة الرابعة وبوسط حسابي وقدره (٣,٦٧) درجة، وبنسبة مئوية وقدرها (٧٣,٤٠%) وتعبران عن دعم المشاركة في تحقيق أهداف الشركة، من خلال إدارة المخاطر، وتحسين فعالية إدارة المخاطر من خلال مساعدة الإدارة في وضع إطار لإدارة المخاطر.

في حين احتلت الفقرة رقم (٥) والتي تعبر عن المساهمة في تطوير إدارة المخاطر من خلال التحليل التنبؤي باحتماليات حدوث المخاطر، المرتبة الأخيرة وبسط حسابي وقدرة (٣,٤٤) درجة، وبنسبة مئوية وقدرها (٨٠, ٦٨%) وهي تعبر عن درجة موافقة

عالية أيضاً.

ويلاحظ أيضاً من خلال الجدول رقم (٥) أن جميع الفقرات سواء تلك التي احتلت درجة أهمية متقدمة، أو تلك التي جاءت في المراتب الأخيرة حصلت على وسط حسابي أعلى من الوسط المقاس عليه في هذه الدراسة وهو (٣) درجات، وبدرجة موافقة عالية، حيث تراوحت قيم الوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني بين (٣,٤٤) درجة و(٣,٧٢) درجة، مما يشير إلى موافقة المستجيبين على وجود تأثير في تطبيق منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على فعالية إدارة المخاطر، كما أن تدني قيم الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لجميع الفقرات الواردة في الجدول، يدل على عدم تباين الإجابات، وأنها متقاربة بدرجة كبيرة، حيث تراوحت قيم الانحراف المعياري بين (٠,٧٦٩) و(٠,٩٩١)، كما تراوحت قيم معامل الاختلاف بين (٢١,١٣%) و (٢٧,٤٥%) فقط.

اختبار فرضيات الدراسة:

يتناول هذا الجزء اختبار فرضيات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

١- اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على أنه " تطبق شركات الاتصالات اليمنية منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر"، وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال إجراء اختبار (T) للعينة الواحدة One Sample T-Test للبيانات المتعلقة بمدى تطبيق منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، حيث اتضح من خلال الفقرة السابقة- تحليل ومناقشة البيانات- أن قيمة الوسط الحسابي لذلك المدى على مستوى الأسئلة مجتمعة قد بلغت (٣,٤٧) درجة من أصل خمس درجات، وهي قيمة أعلى من قيمة الوسط الحسابي المقاس عليها في هذه الدراسة والتي قيمتها (٣) درجات، ويهدف اختبار (T) إلى فحص ما إذا كانت تلك الزيادة دالة إحصائياً، وبالتالي يتم قبول الفرضية، أم أنها غير دالة إحصائياً، مما يترتب عليه رفض الفرضية، ونظراً لأن قيمة (T) قد تم احتسابها في هذه الدراسة عند مستوى ثقة (٩٥%) فإن مستوى الدلالة المعنوية(α) المقاس عليه في الدراسة هو(٠,٠٥)، وبالتالي فإنه يتم قبول الفرضية إذا بلغت قيمة الدلالة المعنوية (α) لقيمة (T) أقل من أو يساوي (٠,٠٥)، أي (α ≤ ٠,٠٥). ويوضح الجدول رقم (٦) التالي نتائج اختبار (T) للعينة الواحدة بشأن الفرضية الأولى:

جدول رقم (٦) نتائج اختبار(T) لمدى تطبيق منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر

نص الفرضية الأولى	الوسط الحسابي	قيمة (T) المحسوبة	قيمة (T) الجدولية	مستوى دلالة (T)
تطبيق شركات الاتصالات اليمنية منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر.	٣,٤٧	٧,١٥٢	١,٩٨٧	٠,٠٠٠

يتضح من خلال الجدول رقم (٦) السابق أن قيمة (T) المحسوبة قد بلغت(٧,١٥٢) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية، وأن قيمة مستوى الدلالة المعنوية(α) لقيمة (T) بلغت (٠,٠٠٠) أي أن مستوى الدلالة المعنوية (α) لقيمة (T) تساوي (α<٠,٠٥)، مما يعني قبول الفرضية الأولى التي تنص على أنه " تطبق شركات الاتصالات اليمنية منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر".

٢- اختبار الفرضية الرئيسة الثانية:

تنص الفرضية الثانية على أنه" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على فعالية إدارة المخاطر في شركات **الاتصالات اليمنية"، وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال ما يلي:**

أ- إخضاع آراء أفراد مجتمع الدراسة بشأن تأثير تطبيق منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على فعالية إدارة المخاطر لاختبار (T) للعينة الواحدة، بهدف فحص الدلالة الاحصائية لزيادة الوسط الحسابي لإجابات المستجيبين عن الوسط الحسابي المقاس عليه.

ب- تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression Analysis وتحليل التباين Analysis of variance لاختبار العلاقة بين تطبيق منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر كمتغير مستقل، وفعالية إدارة المخاطر كمتغير تابع، وقاعدة القرار فيما يتعلق بنتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط هي قبول الفرضية "التي تنص على وجود علاقة بين المتغيرين" إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المعنوية (α) لقيمة (F) أقل من أو تساوي (٠,٠٥)، أي (α ≤ ٠,٠٥)، حيث تم احتساب قيمة (F) في الدراسة عند مستوى ثقة (٩٥%) وبالتالي فإن قيمة مستوى الدلالة المعنوية المقاس عليها في الدراسة هي (٠,٠٥).

ويوضح الجدول رقم (٧) التالي نتائج اختبار (T) للعينة الواحدة، كما يوضح الجدول رقم (٨) الذي يليه قيمة (F) ونتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط:

نتائج اختبار(T) بشأن أثر تطبيق منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على فعالية إدارة المخاطر

جدول رقم (٧) نص الفرضية الثانية	الوسط الحسابي	قيمة (T) المحسوبة	قيمة (T) الجدولية	مستوى دلالة (T)
يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على فعالية إدارة المخاطر.	٣,٦٣	٧,٨٩١	١,٩٨٧	٠,٠٠٠

يتضح من خلال الجدول رقم (٧) السابق أن قيمة (T) قد بلغت(٧,٨٩١) وهي أكبر من قيمة(T) الجدولية، وأن قيمة مستوى الدلالة المعنوية (α) لقيمة (T) قد بلغت (٠,٠٠٠) أي أن مستوى الدلالة المعنوية (α) لقيمة (T) تساوي (α ≤ ٠,٠٥)، مما يعني وجود تأثير لمنهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على فعالية إدارة المخاطر في شركات الاتصالات اليمنية.

جدول رقم (٨) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط وتحليل التباين للعلاقة بين منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وفعالية إدارة المخاطر

نص الفرضية الثانية	قيمة معلمة النموذج (B)	معامل الارتباط (R)	معامل تحديد (R^2)	قيمة (F)	مستوى الدلالة المعنوية (α) لقيمة (F)
يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على فعالية إدارة المخاطر.	١,٠١١	٠,٨٣	٠,٦٩	١٩٨,٩٥٩	٠,٠٠٠

ويتضح من خلال الجدول رقم (٨) أنه توجد علاقة تأثير طردية بين منهجية المراجعة الداخلية المبني على المخاطر (كمتغير مستقل)، وفعالية إدارة المخاطر (كمتغير تابع)، وذلك لأن قيمة المعلمة (B) موجبة، فهي تعني أنه في حال تغيير منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بمقدار واحد صحيح سوف يؤدي إلى تغيير في إدارة المخاطر بمقدار (١,٠١١).

ويثبت ذلك معامل التحديد(R2) بلغ (٠,٦٩) وهي نسبة أثر كبيرة لتأثير منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على فعالية إدارة المخاطر، وتشير إلى أن التغير في فعالية إدارة المخاطر يعود ما نسبته (٦٩%) إلى التغير في منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، أما بقية التغير فيعود إلى متغيرات أخرى، ويدعم ذلك أن معامل الارتباط بلغ (٠,٨٣) يعني أن العلاقة بين المتغيرين قوية.

وأكد ذلك أن قيمة (F) قد بلغت (١٩٨ ,٩٥٩)، وأن قيمة مستوى الدلالة المعنوية (α) لقيمة (F) قد بلغت (٠ ,٠٠٠) وهي قيمة أقل من (٠ ,٠٥) أي أن قيمة مستوى الدلالة المعنوية (α) تساوي (٠,٠٥ ≥ α)، مما يدل على أن العلاقة بين منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر (كمتغير مستقل)، وفعالية إدارة المخاطر (كمتغير تابع) تعتبر علاقة دالة إحصائياً.

ونتيجةً لوجود دلالة إحصائية للعلاقة بين المتغيرين المستقبل والتابع وفقاً لقيم مستوى الدلالة المعنوية (α) لكل من (T) و(F)، فإن النتيجة هي قبول الفرضية الرئيسة الثانية، التي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على فعالية إدارة المخاطر في شركات الاتصالات اليمنية".

النتائج والتوصيات:

أولاً: نتائج الدراسة:

في ضوء تحليل البيانات واختبار الفرضيات توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- يتم تطبيق منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في شركات الاتصالات اليمنية، وقد كانت نتائج متطلبات ذلك التطبيق كما يلي:

أ- تبذل إدارة المراجعة الداخلية العناية المهنية في تطبيق المنهجية.

ب- تقوم إدارة المراجعة الداخلية باطلاع الإدارة العليا على خطة المراجعة الداخلية وإمكانياتها، وأي سياسات متعلقة بتحديد أنشطة إدارة المخاطر، بغرض الموافقة عليها.

ج. تتأكد إدارة المراجعة الداخلية من تحديد مجلس الإدارة لسجل المخاطر.

د. تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالتخطيط لعمليات المراجعة، ويقوم بتنفيذها فريق مراجعة أو أكثر، وتوجه نحو المخاطر بشكل مباشر، وتتوفر في فريق المراجعة الاختصاصات الفنية والإدارية إلى جانب المراجعة.

هـ. تعد المراجعة الداخلية تقارير دورية لاطلاع الإدارة العليا على نتائج المراجعة وحجم المخاطر وكفاءة الإجراءات.

و. تقدم المراجعة الداخلية تأكيداً بأن عمليات إدارة المخاطر ملائمة وداخل حدود المستوى المقبول، وتقدم الاستشارات لمساعدة الإدارة عندما تكون غير ملائمة.

ز. ضعف مراعاة التكامل بين إدارة المخاطر وإطار الحوكمة المعتمد لدى الشركة، وضعف مراجعة وتحديث سجل المخاطر والإجراءات بما يستجد اعتماداً على إعادة تقدير الإدارة للمخاطر وتقارير المراجعة.

ح. غياب التعاون بين إدارة المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة فيما يتعلق بإدارة المخاطر.

٢- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في شركات الاتصالات اليمنية على فعالية إدارة المخاطر لدى تلك الشركات، حيث أوضحت نتائج التحليل أن تطبيق تلك المنهجية يؤدي إلى:

أ- تقديم تأكيد عن فعالية سياسات وإجراءات إدارة المخاطر، ودعم المشاركة في تحقيق أهداف الشركة، وتحسين فعالية إدارة المخاطر من خلال مساعدة الإدارة في وضع إطار لإدارة المخاطر.

ب- زيادة فعالية إدارة المخاطر من خلال المراجعة وفق خطة زمنية مبنية على المخاطر، والمساهمة في تطوير إدارة المخاطر من خلال التحليل التنبؤي باحتماليات حدوث المخاطر، وتقديم تأكيد عن مدى فعالية العمليات لمراحل إدارة المخاطر، والمساهمة في اختبار وتقييم الضوابط الرقابية ومستوى الاستجابات المناسبة للمخاطر، والتقرير عن فحص وتقييم أنشطة الرقابة الداخلية المطبقة في مواجهة المخاطر.

جـ. تحسين فعالية إدارة المخاطر من خلال تقديم تأكيد بأن المخاطر قد تم إدارتها لتصبح في حدود المستوى المقبول من الخطر، وممارسة الأنشطة على المستوى الاستراتيجي بدلاً من التنفيذي، وكذا تقديم تقارير تتصف بالدقة والموضوعية والوقتية لمتابعة وتقييم المخاطر.

ثانيا: التوصيات:

استناداً إلى نتائج الدراسة فإن التوصيات تتمثل بالآتي:

١- ضرورة قيام شركات الاتصالات اليمنية بإنشاء إدارة أو وحدة مستقلة لإدارة المخاطر، تتولى المسؤولية الكاملة عن أداء جميع الأنشطة والمهام الخاصة بعملية إدارة مخاطر الشركة.

٢- ضرورة قيام شركات الاتصالات اليمنية بإنشاء لجان مراجعة، من ذوي الخبة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وأن يكون هناك تعاون بين إدارة المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة، فيما يتعلق بإدارة المخاطر.

٣- ضرورة الاهتمام بتوفير التأهيل العلمي والعملي للمراجعين الداخليين، من خلال الحصول على شهادات مهنية متخصصة، ومتابعة التطورات الجديدة في مهنة المراجعة الداخلية، وعقد الدورات التدريبية لإكسابهم المعارف والمهارات اللازمة حول مفهوم منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، ومكوناتها وأهميتها ومزاياها، والمتطلبات اللازمة لتطبيقها.

٤- ضرورة مراعاة التكامل بين إدارة المخاطر وإطار الحوكمة المعتمد لدى الشركة.

٥- ضرورة مراجعة وتحديث سجل المخاطر والإجراءات بما يستجد، اعتماداً على إعادة تقدير الإدارة للمخاطر وتقارير المراجعة.

٦- ضرورة استغلال شركات الاتصالات اليمنية للتكنولوجيا الحديثة المتاحة لها، لمساعدة المراجعة الداخلية على استخدام مواردها بكفاءة، وربط أنظمة الرقابة الداخلية بالمخاطر التي تعيق تحقيق أهداف الشركة، وتقييمها على هذا الأساس.

قائمة المراجع والمصادر:

أولا. المراجع العربية:

١ . البجيرمي، شادي صالح،(٢٠١٠)، "دور المراجعة الداخلية في ادارة المخاطر دراسة ميدانية في المصارف السورية"، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق، دمشق ، سوريا.

٢. آل خليفة، نايف حسين، (٢٠١٢)، ماهية المراجعة الداخلية وتقييم المخاطر داخل المؤسسات، ط١، دار طويق للنشر والتوزيع، الرياض.

٣. العمر، حمد سعود، (٢٠١٣)، أساسيات المراجعة الداخلية المبنية على دراسة المخاطر، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

٤. جمعة، أحمد حلمي، سمير البرغوثي،(٢٠٠٧)، " دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية – دراسة ميدانية" ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الدولي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة المحور الثامن: إدارة المخاطر والتدقيق الذي تعقده كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة الزيتونة الأردنية ، عمان، الأردن.

٥. درويش، عبد الناصر محمد سيد، (٢٠١٣)، " دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية دراسة ميدانية"، مجلة المحاسبة والمراجعة– AUJAA، كلية التجارة، جامعة بني سويف ،مصر، ص ص ٤٢ – ٨١,

٦– رضوان، إيهاب ديب مصطفى، (٢٠١٢)، " أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الداخلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية، غزة.

٧. السقاف، أحمد علي،(٢٠١٥)،" المراجعة الداخلية على أساس الخطر RBIA"، صحيفة المدينة، العدد ١٩٣١٧، الجمعة ، ٢٠١٥/٠٣/٠٦، ص ص ٥ – ٦.

٨. سيف، إيهاب (٢٠١٧)، القيمة المضافة: إضافة قيمة في بيئة مُفعمة بالتحديات، مجلة المدقق الداخلي، الشرق الأوسط، الإمارات العربية المتحدة، العدد (٢)، يونيو، ص ص ٢٢ – ٢٣,

٩. شحات، جمال محمد، (٢٠١٣)، أهمية دور المراجعة الداخلية الجديد، الاقتصادية، السعودية، سبتمبر، ص ص ١١– ١٢,

١٠. عبد العال، محمد عبد الحافظ، (٢٠٠٥)، استراتيجية تفعيل جودة الضوابط الرقابية في ظل مدخل المراجعة على أساس المخاطر، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد (٢)، ص ص ١١٥ – ١٥٠,

١١. عطية، عبد الله، (٢٠١٥)، "التدقيق الشرعي المبني على المخاطر "، مؤتمر التدقيق الشرعي الخامس، فندق راديسون ساس الدبلومات، مملكة البحرين، ٢٠ – ٢١ ابريل.

١٢. علي، صلاح أمير الدين، (٢٠١٥)، " دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في ضوء معايير المراجعة الداخلية – دراسة تطبيقية على البنوك التجارية اليمنية "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الادارية – جامعة عدن.

١٣. محمد، محمد عبد الفتاح، (٢٠٠٨)، اطار مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد (٢)، ص ص ٣٤٧ – ٤١٨,

١٤. نوال، مرابطي، (٢٠١٣)، "دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية"، مذكرة

ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

٢. المراجع الأجنبية:

1- Azilon risk auditor, (2009)," Risk based internal audit" , azilon enterprise process governance, Great America Parkway.

2- Chartered Institute Of Internal Auditors (CIIA),(2014)," Risk Based Internal Auditing ", Chartered Institute Of Internal Auditors, United Kingdom, October 2014.

3- COSO , (2016)," Enterprise Risk Management—Aligning Risk with Strategy and Performance ", Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission , Draft presentation General, June 2016 edition ,New York, USA.

4- Crawford, M., and Stein, W. ,(2002)," Auditing Risk Management: Fine in Theory but who can do it in Practice? ", International Journal of Auditing , 6 (2), 119-131.

5- Danescu, Tatiana, Oltean, Anca, And Sandru, Raluca , (2010)," Risk Based Internal Audit: Persepctives Offered To Corporations And Banks", Annales Universitatis Apulensis: Series Oeconomica, 12(1), 231.

6- De Zwaan, Laura , Stewart, Jenny And Subramaniam, Nava , (2009), "Internal Audit Involvement In Enterprise Risk Management", The Annual Conference Of The Accounting Association Of Australia And Newzealand (Afaanz), Sydney, Series Editor: Dr Dawne Lamminmaki

7- Fredrick S, Odoyo , Gideon A , Omwono And Narkiso O ,Okinyi ,(2014)," An Analysis Of The Role Of Internal Audit In Implementing Risk Management-A Study Of State Corporations In Kenya ", International Journal Of Business And Social Science ,Vol 5, No. 6, May 2014.

8- Guluzade , Nemat , (2017), " Model of Internal Auditing and Risk Management Integration ",Final Master Thesis Unpublished in Accounting and Auditing, The School of Economics and Business, Kaunas University of Technology.

9- Griffiths, David M,(2015),"Risk Based Internal Auditing", Version 4.4, United Kingdom. www.Internalaudit.Biz

10- Griffiths, Phil,(2006)," Risk-Based Auditing ", Gower Publishing Limited, United Kingdom.

11- Institute of Chartered Accountants of India (ICAI), (2007), "guide on risk-

based internal audit", first edition ,New delhi, India.

12- Institute Of Internal Auditors, (2011), "Internal Auditing's Role In Risk Management", Research Foundation, Altamonte Springs, Florida. www.Theiia.Org .

13- Koutoupis, Andreas G., And Tsamis, Anastasios , (2009)," Risk Based Internal Auditing Within Greek Banks: A Case Study Approach", Springer, Journal Of Management & Governance, 13(1-2).

14- Mark. N, (2001)," The new Age of Internal Auditing ", Internal Auditor, December, pp 2-10.

15- Mihret , Dessalegn Getie , And Khan, Ashfaq Ahmad,(2013) ," The Role Of Internal Auditing In Risk Management " , Seventh Asia Pacific Interdisciplinary Research In Accounting Conference, Kobe 26-28 July .

16- Mohamud , Isse Abdikadir, And Salad, Mahad Dahir, (2013), "Internal Auditing And Operational Risk Management For Some Selected Remittance Companies In Mogadishu", African Journal Of Business Management .Vol. 7 (35), 21 September.

17- Pickett, K. H. Spencer,(2011)," The Essential Guide To Internal Auditing", Second Edition, John Wiley & Sons Ltd, United Kingdom.

18- Popescu, Silvia, And Omran, Abdelnaser;(2011)," Managing Risk And Internal Auditing" ,This Work Was Supported By The Strategic Grant Posdru/89/1.5/S/62259, Project, Applied Social, Human And Political Sciences. Postdoctoral Training And Postdoctoral Fellowship In Social, Human, And Political Sciences.

19- Shiu ,Yung-Ming and Yeh ,Mei-Lan ,(2008) ," Risk Based Internal Auditing in Taiwanese Banking Industry ", National Cheng Kung University, Taiwan.

20- Suwardi, Inawaty, (2006),"Implementation of Risk based internal auditing" , Ikatan Aantan, Indonesia.

21- The Institute Of Internal Auditors ,(2017),"International Standards For The Professional Practice Of Internal Auditing" The Institute Of Internal Auditors Standards And Guidance , Altamonte Springs, Florida, October.

22- Terer , P. K. and Ngahu ,S.,(2017)." Factors Influencing Risk Based Internal Audit Adoption In Kenya Agricultural And Livestock Research Organization (Kalro) In Nairobi", IOSR Journal of Humanities And Social Science ,

Vol 22, Issue 6, Ver. 4 (June. 2017) PP85-92.

23- Williams, Eric . j, (2002), "The impact of globalization on Internal Auditors : The evolution of internal auditing ", prepared for : The Institute of Internal Auditors research foundation board of trustees, March. www.theiia.org.

24- Zarkasyi, Srihadi W.,(2006), "Internal Audit Techniques Traditional Versus Progressive Approach ", Jurnal Ekonomi dan Bisnis Terapan, 2 (1), pp1-10.